تكنولوجيا الاتصال والديمقراطية التشاركية: عناصر مهمة للدفع بالتنمية في مناطق الهضاب العليا.

Information and communication technologies –ICT- and participatory democracy Significant elements to push development in the High Plains Area

عبد النور أحمد.

المركز الجامعي نور البشير؛ البيض؛ (الجزائر).

البريد الإلكتروني: *a.abdennour@cu-elbayadh.dz*

تاريخ الإرسال: 21/11/13؛ تاريخ القبول:21/11/26؛ تاريخ النشر:21/12/16

الملخص:

تسمح الديمقراطية التشاركية للمواطنين بالمشاركة الحقيقية والفعلية في عملية صنع القرار من خلال آليات متنوعة تمكنهم من فعل المشاركة، ربط هذا النوع من الديمقراطية بتكنولوجيا الاتصال الحديثة المتمثلة في الانترنت وما تتيحه من وسائط وبرامج متنوعة يسمح بالدفع بالتنمية على مستوى مناطق الهضاب العليا، من خلال تعزيز فعل المشاركة في الشؤون العامة لدى سكان هذه المناطق، يبقى فقط تهيئة الظروف اللازمة لذلك في جانبها التشريعي والتقني.

فالتكنولوجيا الرقمية أداة تعمل على تعزيز الديمقراطية بصفة عامة من خلال فرض المزيد من الشفافية والوضوح السياسي في العمل الديمقراطي، وتسمح بتوسيع نطاق المشاركة العامة عن طريق تمكين

المواطنين الذين لا تسمح لهم طرق المشاركة التقليدية بالمساهمة في صنع القرار خاصة في المناطق ذات الخصوصية كالهضاب العليا.

الكلمات المفتاحية: الهضاب العليا؛ تكنولوجيا الاتصال؛ التنمية المحلية؛ القانون العام؛ الديمقراطية التشاركية الرقمية.

Abstract:

Participatory democracy allows citizens to participate effectively in the decision making process from various mechanisms that enable them to participate. Linking this type of democracy to ICTs represented in the internet and the different media and programs permits to enhance and promote development at the level of high plains region through enforcing the action of participation in public affairs among local inhabitants.

In general, this digital technology is a means that works on promoting democracy by imposing more political transparency and clarity in the democratic scene, and widens the scope of public participation through the empowerment of citizens who are not allowed by traditional participation to contribute to decision making especially in areas as high plains, it remains just the preparation of necessary conditions in both aspects: technically and legislative.

Keywords: high plains; ICT; local development; public law; digital participatory democracy.

مقدمة:

أصبح مجتمعنا بصفة عامة وسكان مناطق الهضاب العليا بصفة خاصة يشهد عملية تشبيع ثقافي وإعلامي متنوعة عن طريق وسائط الاتصال الرقمية المتنوعة التي تقدم معلومات بصفة متواصلة بغض

النظر عن مدى صحتها، في حين يواجه المنتخبون في هذه المناطق واقعا متزايد التعقيد، ومتوقعا يفرض عليهم إدارته بشكل يسمح بالدفع بالتنمية في هذه المناطق على الرغم من قلة الوسائل اللازمة والمهارات المحدودة التي يمتلكونها أضف إليها البيئة المعقدة.

الظروف التي هيئتها الوسائط الرقمية خاصة في مناطق الهضاب العليا كان لها تأثيرا واضحا في دفع أغلب فئات المجتمع إلى المشاركة في الحياة السياسية سعيا منها لإحداث التغيير الذي يمكن أن يحقق التنمية بمناطقها، وفي ظل هذه الظروف بات من الضروري أخذ رأي المواطن والنظر في تفكيره وفهمه، ولم يعد انتخاب المسؤولين على المستوى المحلي كافيا وحده لضمان شرعية عملية صنع القرار والدفع بالتنمية، لذلك أصبحت مسألة تكريس الديمقراطية التشاركية أمرا حاسما في الدفع بالتنمية في مناطق الهضاب العليا.

تكنولوجيا الاتصال ورغم أهميتها إلا أنها وضعت الديمقراطية التشاركية على المحك، بسبب الكم الهائل من الأخبار المزيفة، ووسائل الإعلام الموجهة (Bonnefont, X, 2019: 07)، لهذا فقد بات من الضروري وضع رؤية واضحة بخصوص العلاقة التي تجمع بين الديمقراطية التشاركية وتكنولوجيا الاتصال من أجل تحقيق التنمية المحلية.

فاليوم يتم تطوير العديد من تجارب الديمقراطية التشاركية وما يعرف بالديمقراطية التشاركية الرقمية في الكثير من الدول، خاصة مع تطور المجتمع من حيث الاستعداد للمشاركة في الحياة الجماعية واتخاذ موقف نشط من حيث صنع القرار، وهذا ما نشهده في المناطق

الداخلية كمناطق الهضاب العليا التي يتزايد طلب ساكنتها على توفير فرص التنمية بها، هذا التطور يظهر أيضا من خلال التكنولوجيا التي أتاحت استخدام تكنولوجيا الاتصال لفئة لابأس بها من سكان هذه المناطق، وفي هذا السياق جاء هذا الموضوع الذي يطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للدمج بين الديمقراطية التشاركية وتكنولوجيا الاتصال أن يساهم في تنمية مناطق الهضاب العليا؟

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون أن استخدام التكنولوجيا الرقمية لوضع المواطنين في حالة من التعاون والبناء المشترك مع الهيئات المنتخبة، سيسمح بالدفع بالتنمية في مناطق الهضاب العليا أين المساحات الشاسعة وتوزع السكان في مناطق متباعدة، لذلك فإن هدف هذه الدراسة هو الكشف عن واقع الديمقراطية التشاركية على مستوى مناطق الهضاب العليا، من خلال البحث عن الدور الذي يمكن أن يلعبه مواطنو هذه المناطق في هذه العملية، من جهة ومن جهة أخرى الوقوف على الإمكانيات التقنية والتشريعية التي تسمح بذلك على المستوى المحلي، ثم معرفة تأثير اندماج التكنولوجيا بالديمقراطية التشاركية في تنمية مناطق الهضاب العليا.

سيسمح لنا استعمال المنهج الوصفي التحليلي برصد عملية دمج تكنولوجيا الاتصال بالديمقراطية التشاركية ومدى تأثيرها على التنمية في مناطق الهضاب العليا من خلال المعلومات المتاحة للوصول إلى نتائج يمكن تحليلها ومن ثم الكشف عن الحلول التي يمكن تقديمها للإجابة عن الإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع، ومن أجل فعل ذلك قمنا بتقسيم موضوع هذه الدراسة إلى مبحثين يتضمن الأول: مفهوم

البحث في العلاقة التي تجمع بين الديمقراطية التشاركية وتكنولوجيا الاتصال، أما المبحث الثاني فسنخصصه لبحث تأثير هذه العلاقة على التنمية المحلية بمناطق الهضاب العليا.

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية وعلاقاتها بتكنولوجيا الاتصال.

سيكون من المهم في هذا المبحث التطرق بالدراسة للديمقراطية التشاركية وآليات تحقيقها (المطلب الأول)، ثم بعد ذلك الكشف عن علاقة الديمقراطية التشاركية بتكنولوجيا الاتصال (المطلب الثاني) حتى نتمكن من فهم الدور الذي تلعبه هذه العلاقة في الدفع بالتنمية بمناطق الهضاب العليا في القسم الثاني من هذا الموضوع.

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية وآليات تحقيقها

إن إبراز الآليات التي تمارس بها الديمقراطية التشاركية (الفرع الثاني) يتطلب تعريف هذا النوع من الديمقراطية (الفرع الأول) وهذا ما سنبحثه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية

كثيرا ما تصادفنا كلمة "ديمقراطية" في الأبحاث التي ننجزها، وكثيرا ما تتردد على مسمعنا في الإعلام وعلى ألسنة السياسيين، هذه الكلمة في الحقيقة هي ذات معنى كبير، فقد أعتدنا على تعريفها على أنها مصطلح مأخوذ من الكلمات اليونانية "*demos*"، والتي تعني الشعب، و"*kratos*" والتي تعني السلطة؛ والجمع بين هاتين الكلمتين

يفيد معنى أن الديمقراطية هي سلطة الشعب، وهي طريقة الحكم التي تعتمد على إرادة الشعب، وتاريخ الديمقراطية قديم حيث ظهرت الديمقراطية بشكلها المباشر إبان القرن الخامس قبل الميلاد في مدينة أثينا على العهد الإغريقي، فقد كان السكان يجتمعون بأنفسهم لمناقشة المسائل المتعلقة بالحكم وسنّ القوانين وتنفيذ سياسة الحكم.

كذلك كان نظام الديمقراطية المباشرة هذا ممكن التطبيق في ذلك الوقت بسبب قلة السكان "الشعب"، غير أنه في وقتنا الحاضر تعددت أشكال الديمقراطية، حيث نجد الديمقراطيات الرئاسية والبرلمانية، والديمقراطيات الفدرالية أو الاتحادية، والديمقراطيات التي تستخدم نظام التصويت النسبي، وتلك التي تستخدم نظام الأكثرية ...الخ، غير أن ما ميز هذه الأشكال من الديمقراطية أنها لا تعتمد على المشاركة المباشرة للمواطنين في عملية صياغة القانون، بل تستخدم الانتخابات لاختيار النواب عن الشعب ليحكموا نيابة عنهم، ومثل هذا النظام يعرف باسم الديمقراطية التمثيلية (المجلس الأوروبي، 2021: 1).

الديمقراطية التمثيلية المبنية على اختيار الأفراد لمثليهم بواسطة الانتخابات المباشرة (عبد الكريم هشام، بن عبد العزيز خيرة، 2020: 223)، وبالرغم من كل المزايا التي تقدمها إلا أنها أظهرت قصورا واضحا خاصة في تسيير الشأن المحلي، نتيجة اتساع رقعة الجماهير، مما أدى إلى ظهور الديمقراطية التشاركية لتكون مكملا للديمقراطية التمثيلية (النيابية)، ولتسمح لمواطني ومسؤولي المناطق المحلية المشاركة في صنع القرار والوقوف على تنفيذه لأنهم أكثر

دراية باحتياجات الأقاليم التي يسكنونها (يوسف بن يزة، فيصل خميلة، 2019: 36)، وهنا يظهر الدور البارز للديمقراطية التشاركية والمتمثل في معالجة غياب المشروعية التي سببتها أزمة التمثيل، من خلال الربط بين المجال السياسي والمجتمع المدني، حيث يمكن لفكرة المشاركة ملء الفجوة التي يسببها ارتفاع نسب المقاطعة في الانتخاب وغياب الثقة في المنتخبين، وتخلي الأحزاب عن دورها في التحكيم بين النظام السياسي والمجتمع المدني (عيساوي عز الدين، 2015: 223).

وتعرف الديمقراطية التشاركية على أنها: "مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة"، هذا التعريف يبين بأن مفهوم الديمقراطية التشاركية يرتكز على الوسائل التي يتم استخدامها في تسيير الشؤون العامة، في هذا السياق تهدف الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي إلى إعطاء سلطة القرار للمواطنين على المستوى المحلي على مستويات مختلفة(القرى، المدينة، في الأحياء، البلديات، في كل الولاية) للمشاركة في وضع الميزانية أو المشاركة في اللجان التابعة للبلدية...إلخ (نادية درقام، 2019: 10 -11).

كما تعرف الديمقراطية التشاركية أيضا بأنها: "مشاركة المواطنين في القرارات والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي في هذه القضايا على الأعضاء المنتخبين، وبالتالي فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة حيث تكون فرص التواصل بين الجماهير أكبر" (مولود عقبوبي، 2016: 204)، هذا التعريف يختلف عن

التعريف السابق من حيث أنه يرتكز على إعطاء مفهوم للديمقراطية التشاركية آخذا بعين الاعتبار التفاعل القائم بين المواطن والسلطات المحلية بشأن القرارات التي تصدرها هذه الأخيرة المسؤولة عن تسيير مجتمعات صغيرة تسمح بزيادة فرص التواصل كما هو الشأن بالنسبة لمناطق الهضاب العليا.

وعلى كل حال يمكن القول بأن أغلب التعريفات التي يقدمها الفقهاء بخصوص الديمقراطية التشاركية تركز على أن الديمقراطية التشاركية مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا عنها، وعلى أنها تتميز بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن والسلطات المحلية بشأن القضايا التي تهمه، وأن تطبيق آليات الديمقراطية التشاركية يكون أكثر فعالية على المستوى المحلي، كون الديمقراطية التشاركية تتيح فرصة تدارك القصور الذي شهدته الديمقراطية التمثيلية على المستو المحلي (يوسف بن يزة، فيصل خميلة، 2019: 36).

وترتبط الديمقراطية التشاركية المحلية بالديمقراطية المحلية حيث تعتبر أحد مكونات هذه الأخيرة، ويستعمل مصطلح الديمقراطية المحلية للتأكيد على مشاركة المواطنين المستمرة في شؤون الجماعة المحلية وضبط السياسية المحلية، وهنا فإن الديمقراطية التشاركية ترتكز على السماح لمواطني الجماعات المحلية بانتخاب ممثليهم بكل حرية، والأهم كذلك هو إعلام هؤلاء المواطنين واستشارتهم في اتخاذ القرار (نادية درقام، 2019: 12).

الفرع الثاني: الوسائل والآليات التي تسمح بتحقيق الديمقراطية التشاركية

قبل الحديث عن آليات المشاركة سيكون من المهم التطرق إلى النماذج التي تتم بها المشاركة في الديمقراطية التشاركية، حيث تتعدد نماذج المشاركة بين النموذج التلقائي والنموذج المؤسسي فتكون المشاركة بشكل تصاعدي ابتداء من القاعدة أي من المواطنين وقد تكون بشكل تنازلي حين يطلبها المسؤولون المحليون، وتتخذ المشاركة المؤسساتية شكلين أحدهما هرمي وآخر تفاوضي، حيث يتميز الشكل الهرمي بتدخل فوقي للسلطات المحلية التي تعرض المشروع على الأشخاص المراد استشارتهم، ويكون الهدف هو نشر المعلومة بين المواطنين، أو استشارتهم، بينما يكون الشكل التفاوضي عبارة عن مفاوضات جدية بشأن المشروع المعروض على المواطنين (نادية درقام، 2019: 13).

وتعتمد الديمقراطية التشاركية على مجموعة من الوسائل والآليات التي تسمح بتحقيق المشاركة، كالاستقصاءات ذات المصلحة العامة، والاستفتاءات المحلية، والتشاور بخصوص التهيئة العمرانية الترابية، والمجالس المتعلقة بالأطفال ومجالس الأحياء ...الخ (نادية درقام، 2019: 12).

ففي الديمقراطية التشاركية يتم الاعتماد على الاستفتاء الشعبي الذي يوفر قاعدة مشاركة واسعة لضمان مشاركة كافة المواطنين في اتخاذ القرار، غير أنه يبقى مكلفا جدا من الناحية المالية، ولا يتيح مجالا كبيرا لتفاعل المواطنين، ويتم الاعتماد أيضا على المبادرة الشعبية لتحقيق الديمقراطية التشاركية من خلال تقديم

مقترحات مرفقة بتوقيعات المواطنين من اجل تبنيها من طرف السلطات السياسية (سي محمد بن زرقة، 2017/2016: 56).

غير أن أهم آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي تتمثل في آلية الميزانية التشاركية، ولجان المواطنين ولجان الأحياء، حيث تتيح آلية الميزانية التشاركية للمواطنين على المستوى المحلي المشاركة في قرار تخصيص ميزانية الجماعات المحلية، وتسمح آلية لجان المواطنين بتشكيل مجموعة من المواطنين تضم عدد منهم يتم اختيارهم عن طريق القرعة بعد اقتراح من المجتمع المدني، ويكون دور هؤلاء هو مناقشة القرارات أو البرامج التي تتخذها السلطات المحلية عن طريق تقديم توصيات واقتراحات لهذه السلطة، ويمكن أن يستعينوا في ذلك بآراء الخبراء، وفي الأخير يمكن الاعتماد على آلية مجالس الأحياء وهي مجالس تضم سكان المدينة أو الحي لمناقشة وتقديم الاقتراحات بخصوص المسائل التي تمسهم بصفة مباشرة كتوزيع المياه ونظافة الاحياء وحماية البيئة ...الخ (سي محمد بن زرقة، 2017/2016: 57 -58).

المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية بتكنولوجيا الاتصال

بعد أن بينا في المطلب الأول مفهوم الديمقراطية التشاركية والآليات التي تسمح بتحقيقها، سنبحث في هذا المطلب العلاقة التي تجمع الديمقراطية التشاركية بتكنولوجيا الاتصال من خلال فهم الديمقراطية التشاركية الرقمية (الفرع الثاني) التي كانت نتاج تأثير التكنولوجيا في ممارسة الديمقراطية التشاركية (الفرع الأول)

الفرع الأول: تأثير التكنولوجيا في ممارسة الديمقراطية التشاركية

إن التطور التكنولوجي الذي تعرفه مجتمعاتنا اليوم خاصة ما تعلق بالأنترنت والرقمنة كان له بالغ التأثير على نمط حياتنا بسبب ما تتيحه هذه الأدوات من وسائط تسمح بالتواصل السريع بين الأفراد وتبادل الصور والمعلومات والملفات، وفتح غرف افتراضية للنقاشات تسمح بتبادل الآراء ونقل المعلومات وتحليلها حول المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترويج المعلومات سواء كانت صحيحة أو مزيفة، هذا الواقع مس بصورة عامة مسألة الديمقراطية، حيث ظهر مفهوم "الديمقراطية الرقمية"، ثم بعده مصطلح الديمقراطية الرقمية التشاركية.

في هذا المجال تقدم التكنولوجيا عدة ابتكارات سمحت بخلق فرص تم تعزيزها وتوسيعها للمواطنين تسمح لهم بالمشاركة بشكل مباشر في المجتمع المدني وفي ممارسة الديمقراطية بشكل أوسع من خلال المدونات، ومنصات التواصل الاجتماعي، والتصويت الإلكتروني... الخ، لقد تمكنت التكنولوجيا من إنعاش ديمقراطية تستمد قوتها من المواطنين من خلال ربط وتقوية العلاقة بين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين والدولة، فقد أدى تسهيل تبادل البيانات وتفسيرها في الزمن الحقيقي إلى تنوير وبناء معرفة لدى المواطنين وصانعي القرار من خلال إتاحة المراقبة والمحاسبة السياسية، كما أن الطرق الجديدة التي تقدمها تكنولوجيا الاتصال تسمح بتقوية أصوات المواطنين من خلال جعل هذه الأصوات مسموعة، ليس هذا وحسب فقد ساهمت التكنولوجيا في تسهيل الترابط والدعم الاجتماعي عن

طريق بناء مجتمعات ترتكز على المصالح المتبادلة وتستبعد مسألة الاشتراك الجغرافي، والأهم أن التكنولوجيا الحديثة تسمح بوضع طرق متنوعة تمكن المواطنين من القيام بدور نشط في ممارسة الديمقراطية، وصنع سياسات التنمية والمشاركة في الخدمات العامة، كالمنصات التي تسمح بتدخل المواطنين في تخصيص الموازنات للسلطات المحلية، أو استشارتهم في صياغة السياسات (Dubow, Talitha, Axelle Devaux, and Catriona Manville, 2017: 06).

هذا الشكل الجديد من الديمقراطية الذي لا يعني في الحقيقة وجود نوع جديد من الديمقراطية التشاركية بل يفهم على أنه وجه جديد لممارسة الديمقراطية التشاركية بوسائل تكنولوجية حديثة، بمعنى آخر أصبحنا أمام ديمقراطية تشاركية تقليدية لا تلعب فيها التكنولوجيا أي دور، وديمقراطية تشاركية رقمية تتدخل فيها التكنولوجيا بشكل واسع.

الفرع الثاني: الديمقراطية التشاركية الرقمية

ظهرت الديمقراطية الرقمية تحت عدة مسميات، فقد استعمل مصطلح السايبر ديمقراطية (*Cyber democracy*) ثم ظهر مصطلح الديمقراطية الإلكترونية (*E-democracy*) بعد الانتشار المكثف للأنترنت بين الأفراد، كما تم استعمال مصطلح الديمقراطية الافتراضية (*Democracy default*)، ليقف الأمر في الأخير عند مصطلح الديمقراطية الرقمية (*Digital democracy*)، التي تعرف بأنها: "توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف

المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفاعليتها في تحقيق أهدافها"، ويعبر مصطلح تكنولوجيا المعلومات الوارد في هذا التعريف عن استخدام التقنيات الحديثة في معالجة البيانات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والعلمي والاجتماعي، أما المعلومات فيقصد بها المعطيات الناتجة عن معالجة البيانات، أما الرقمية فيقصد بها الطريقة التي يتم بها تخزين البيانات على الحواسب الالية (الدهشان جمال علي خليل، 2018: 145).

كما تعرف الديمقراطية الرقمية بأنها عملية ترتبط بتكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلالها يتم استعمال وسائل تكنولوجية بهدف تجديد موضوع الممارسة الديمقراطية وتوسيع فضائها ونطاق ممارستها، وهناك من يعرفها أيضا بأنها مشاركة المواطنين في التصويت إلكترونيا أي باستعمال الوسائل التي توفرها شبكة الانترنت كالبريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي، والتي تسمح بتعزيز حقوق هؤلاء المواطنين (بن عطية بوعبد الله، عبد المجيد رمضان، 2017: 80).

التعريفات السابقة سهلت من الكشف عن التعريف الخاص بالديمقراطية التشاركية الرقمية التي تفهم على أنها استخدام لتكنولوجيا الاتصال الرقمية في أفعال المواطنين، ويقصد بالتكنولوجيا الرقمية تعبئة التطبيقات الرقمية المحمولة أو التي يمكن الوصول إليها بأي وسيلة، أما أفعال المواطنين فهي جميع المعاملات التي يجريها المواطن مع مجتمعه المحلي، سواء كانت صفقات سلع أو

خدمات أو تبادلات للبناء المشترك من خلال التصويت والمشاركة في المشروعات الجماعية (Autissier, D., Debrosse, D., Lehmann, V. & Metais-Wiersh, E., 2019 : 127).

هكذا فإن الديمقراطية التشاركية الرقمية تظهر على أنها ممارسة للديمقراطية التشاركية من خلال تسخير كل الوسائل التي تتيحها التكنولوجيا من برامج اتصال وغيرها والتي تسمح بتعزيز فعل المشاركة لدى المواطنين في عملية اتخاذ القرار بخصوص الشؤون العامة، كاستعمال وسائط التواصل الاجتماعي كالفيسبوك.

المبحث الثاني: العلاقة بين الديمقراطية التشاركية الرقمية والتنمية المحلية

إن الكشف عن العلاقة بين ممارسة الديمقراطية التشاركية الرقمية والتنمية المحلية يقتضي أولا فهم مسألة المشاركة العامة للمواطنين التي يمكنها تجسيد الديمقراطية التشاركية التقليدية (المطلب الأول)، ثم بعد ذلك دراسة الطريقة التي تؤثر بها الديمقراطية التشاركية الرقمية على التنمية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المشاركة العامة للمواطنين والديمقراطية التشاركية التقليدية.

في هذا المطلب ولفهم مسألة المشاركة العامة للمواطنين في الشؤون العامة التي تمس التنمية سنبين النمط الذي يتم به تفاعل المواطنين بخصوص هذه المشاركة (الفرع الأول)، ثم نبحث مسألة مدى تجسيد هذا التفاعل على المستوى التشريعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نمط تفاعل المواطنين في الديمقراطية التشاركية التقليدية

تعتبر ظاهرة المشاركة العامة للمواطنين من الظواهر المهمة التي تلقى اهتماما متزايدا من طرف الباحثين في الحقوق والعلوم السياسية، حيث تناول بعض الباحثين مسألة المشاركة العامة للمواطنين من منظور شامل، فقد قدم الباحث الأمريكي "أرنستاين *Arnstein*" سنة 1969 سلما يسمح بقياس درجة مشاركة المواطنين في المسائل العمومية، ومتابعة درجة انخراطهم في المشروع، كما يسمح هذه السلم في نفس الوقت معرفة في ما إذا كنا نمارس ديمقراطية تشاركية أم فقط ديماغوجية تشاركية (Zumbo-Lebrument, C, 2017: 13-14)، هذا المقياس يقدم تسلسلا هرميا من ثلاث مستويات لممارسات المشاركة ويتكون من ثمان درجات، حيث يصنف هذا الباحث عدم المشاركة في أسفل السلم وتتضمن درجتي التلاعب أو المداورة والعلاج، في هذا المستوى الهدف يتلخص في رغبة الجهات الفاعلة العامة من خلال إجراءات مخططة في تثقيف المواطنين المشاركين ومعالجتهم حتى لا يكونوا مصدر مشاكل في إقليم معين، وكذلك التأثير عليهم في اتجاه مصالح السلطات العامة المحددة سلفا؛ حيث أن السلطة في هذا المستوى لا تهدف إلى مشاركة حقيقية من المواطنين حيث لا تفوضهم أي سلطة في اتخاذ القرار.

بعد مستوى عدم المشاركة يأتي مستوى الجهود غير الجدية أو الرمزي "*Tokenisme*" الذي يتضمن ثلاث درجات: المعلومة، الاستشارة (جمع الآراء)، ثم الاسترضاء (نوع من الاستشارة)، في هذا المستوى يتعلق الأمر أولاً بإشراك المواطنين في آليات تمكنهم من الحصول على

المعلومات ولكن من دون إمكانية إعطائهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم في مقابل المعلومات المنشورة ورغم أن هذه الدرجة ضرورية لبدء النهج التشاركي إلا أنها غير كافية لتكريس المشاركة، الدرجة الثانية تتعلق بالتشاور وهي طريقة تشاركية عن طريق الاستماع والإعلام لكن هنا السلطة غير مجبرة على مراعات اقتراحات المواطنين، وأخيرا هناك درجة ثالثة، وهي عملية تشاورية محسنة حيث إذا أتيحت الفرصة للمواطنين عمدًا للتعبير عن اقتراحاتهم والتعبير عن آرائهم، فإنه لا يمكن إلا لمن هم في السلطة أن يحكموا على صحة هذه المقترحات وشرعيتها.

أخيرا يأتي في أعلى السلم مستوى يتكون من ثلاث درجات وهو مستوى يكرس المشاركة الفعلية ويطلق عليه تسمية سلطة المواطنين، الدرجة الأولى من هذا المستوى تتعلق "بالشراكة" حيث يستطيع المواطنون في هذا المستوى التفاوض والحوار مع مختلف الجهات الفاعلة في السلطة من خلال المشاريع أو اللجان القائمة على المشاركة، ففي هذا المستوى يتحقق إعادة توزيع السلطة من خلال التفاوض الذي يحدث بين المواطنين والفاعلين في السلطة، والتوافق على تقاسم المسؤولية عن وضع المشاريع وصنع القرار من خلال هياكل معينة مثل اللجان، أما الدرجة الثانية فتتعلق بـ"تفويض السلطة" حيث تمنح سلطة أكبر للمواطنين لاتخاذ بعض القرارات، الدرجة الثالثة والأخيرة وهي أعلى درجة من المشاركة تتعلق بـ"مراقبة المواطنين"، بمعنى أن المواطنين يتمتعون بالسيطرة الكاملة على تصميم وتطوير وإدارة المخططات والبرامج القائمة على المشاركة مع الوصول المباشر إلى مصادر تمويلهم.

المقياس الذي تم الإشارة إليه والذي من خلاله يتم تحديد مشاركة المواطنين في المسائل العمومية وعلى الرغم من قدمه إلا أنه في الحقيقة يظل مرجعاً يعتمد عليه في التحليل في البحوث المتعلقة بالمشاركة العامة، حيث كان أساسا لظهور مقاييس أخرى سمحت بتقديم وصف عملي لآليات المشاركة العامة (Lehmann, V., 2019: 14)، تحليل هذه المقاييس يكشف لنا كيف أن إشراك المواطنين في صنع القرار فيما يخص المسائل العمومية ليس بالأمر السهل خاصة في مناطق الهضاب العليا أين الخصائص التي تتمتع بها هذه المناطق ونسبة التعليم لا تسمح بالكفاءة اللازمة لتجسيد هذا النوع من الديمقراطية بشكل فعال.

الفرع الثاني: تجسيد المشاركة الديمقراطية قانونيا

كرس الدستور الجزائري الحالي مبدأ الديمقراطية التشاركية، فقد نصت المادة 10 من الدستور الجزائري على أنه: "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"(الدستور الجزائري، 2020: 1)، كما تنص المادة 16 على أنه: "تقوم الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية. المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية. تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لا سيما من خلال المجتمع المدني"، وكذلك تنص المادة 19 من الدستور على أنه: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون

العمومية"، كذلك المادة 55 التي تنص على أنه: "يتمتع كل مواطن بالحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات والحصول عليها وتداولها"، كذلك من خلال نصه على العديد من الهيئات الاستشارية مثل المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يساهم في الممارسة الديمقراطية، والمجلس الأعلى للشباب، والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

قراءة النصوص السابقة المتعلقة بالدستور تبين بأدنى شك أن الديمقراطية التشاركية أصبحت مبدأ دستوريا ضمن النظام القانوني الجزائري، يكرس البعد التشاركي على المستوى المحلي، فهذه النصوص تبين أهم الآليات التي تحقق الفعل التشاركي حين تنص صراحة على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن العام، بل وتضع التزاما على عاتق الدولة بتشجيع الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وإعطاء الحق لكل مواطن في الإعلام والاستشارة من خلال حق الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات والحصول عليها وتداولها، وتكريس مبدأ الاستشارة بوضع هيئات استشارية في العديد من المجالات، هذا المبدأ الذي يكرسه الدستور كان من المفروض أن يتجسد في القوانين والتشريعات الخاصة بالتسيير على المستوى المحلي، لكن الأمر لم يكن كذلك.

ولما كان من المؤكد أن المجالس المنتخبة خاصة المحلية منها هي المكان الملائم لتفعيل المشاركة الحقيقية للمواطنين في تسيير الشؤون العمومية، فقد نصت المادة 11 من قانون البلدية على أنه (قانون البلدية،

2011): "تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأوليات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون. ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة. كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين"، وتنص المادة 12 على أنه: "قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم...." وتنص المادة 13 منه على أنه: "يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم"، وتنص المادة 26 أيضا على أن: "جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية، وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة...". كما تنص المادة 57 على أنه: "لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من الوالي المداولات المتضمنة ما يأتي: الميزانية والحسابات...".

هذه النصوص المدرجة ضمن الباب الثالث لقانون البلدية المعنون بـ"مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، وإن كانت تتضمن ضمن طياتها فكرة الديمقراطية التشاركية إلا أنها لم تنص عليها

صراحة كما في الدستور (سي محمد بن زرقة، 2017/2016: 175)، رغم أنها وضعت بعض الآليات البسيطة لتجسيدها والتي لا ترقى لتشكل فعلا يرتكز على مبدأ مشاركة المواطنين في صنع القرار، كالسماح للمواطنين بحضور مداولات المجلس الشعبي البلدي أو استعانة رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية بالشخصيات المحلية أو الجمعيات المحلية.

تطبيق المقياس الذي قدمه الباحث الأمريكي "أرنستاين *Arnstein*" لقياس درجة مشاركة المواطنين في المسائل العمومية على المستوى المحلي يبين أننا في وسط هذا السلم أو في مستوى الرمزية الدرجة الخامسة منه (الاسترضاء)، أين يتم إشراك المواطنين في عملية تشاورية محسنة حيث تتاح لهم فرصة التعبير عن اقتراحاتهم والتعبير عن آرائهم واختيار ممثليهم، إلا أنه لا يمكن إلا لمن هم في أعلى المسؤولية (الوالي) أن يحكموا على صحة هذه المقترحات وشرعيتها، وهذا يظهر بوضوح في المادة 57 من قانون البلدية السابقة الذكر، وفي الحقيقة هذا المستوى ضروري جدا لممارسة الديمقراطية التشاركية غير أنه غير كاف لتجسيدها بشكل كامل.

المطلب الثاني: تأثير الديمقراطية التشاركية الرقمية على التنمية المحلية

على المستوى المحلي وبصفة خاصة على مستوى مناطق الهضاب العليا تهدف التنمية إلى الموازنة بين المعيشة الفعلية للمواطنين والأحوال المرغوب فيها التي يمكن تحقيقها، من خلال عدة عمليات ترتكز على التطور والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي لسكان مناطق الهضاب

العليا وذلك بالاعتماد على التنسيق بين المجهودات التي تبذلها الحكومة وجهود المواطنين من خلال المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية في هذه المناطق، لذلك فإن مسألة عملية إشراك المواطنين في خطط التنمية المحلية مسألة مهمة بالدفع بالتنمية في مناطق الهضاب العليا، وهنا يظهر الترابط الوثيق بين التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية، لكن تجسيد هذه الفكرة تعترضها عدة صعوبات لعل أهمها في هذه المناطق هي صعوبة التأقلم مع إطار الديمقراطية التشاركية، وسوء توظيفها من خلال استغلال الآليات التشاركية التقليدية بطريقة لا تحقق الهدف منها خاصة عندما يتعلق الأمر بتيسير وصول الأشخاص الأكثر بعدا عن المواطنة إلى ممارستها عن طريق الاستماع إليهم واشراكهم في تنمية أقاليمهم (نادية درقام، 2019: 19).

في هذا السياق يبرز تظافر التكنولوجيا مع الديمقراطية التشاركية كعنصر مهم في تحقيق التنمية التي يسعى إليها سكان مناطق الهضاب العليا من خلال إنشاء أشكال جديدة للتشاور مع المواطنين يتم تعزيزها تكنولوجيا.

الفرع الأول: تدخل التكنولوجيا في ترقية مشاركة المواطنين في الشأن العام على مستوى مناطق الهضاب العليا.

استخدام التكنولوجيا الحديثة أدى الى تطور الكثير من المجتمعات وتسهيل حياتهم اليومية في مختلف المجالات، ومن بينها المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي المرتبط بالمجتمع المدني، حيث أدت التكنولوجيا الى تعزيز الديمقراطية بصفة عامة من خلال

تنشيط المؤسسات الديمقراطية، وتحديث عملية ممارسة الديمقراطية (الدهشان جمال علي خليل، 2018: 136).

العديد من المؤلفين يعتبرون أن التكنولوجيا الرقمية أداة تعمل على تعزيز الديمقراطية بصفة عامة من خلال المزيد من الشفافية، والوضوح السياسي، أو أداة سهلة لإثراء المشاركة العامة للبيانات الأكثر أهمية وفي الوقت الحقيقي، حيث تعمل على توسيع نطاق المشاركة العامة عن طريق تمكين المواطنين الذين لا تسمح لهم طرق المشاركة التقليدية بالمساهمة في صنع القرار كحضور جلسات المجلس الشعبي البلدي، ففي مناطق الهضاب العليا التي تتميز بجملة من الخصائص أهمها أنها تظم 14 ولاية وتشكل 12.7 من مساحة الجزائر ويتمركز فيها نحو 20 بالمائة من سكان الجزائر بكثافة أقل تتراوح من 10 إلى 100 ن/ كم مربع، وتعتمد اقتصاديا على ثروتها الحيوانية والفلاحية (زروال نصيرة، 2017: 193)، التي لا تتطابق مع نمط العيش في المدينة، وكذلك ضعف البنية التحتية الخاصة بالنقل بكل أشكاله (قايدي مختار، 2017: 255)، كل هذه الخصائص في الحقيقة تعيق من عملية تطبيق الديمقراطية التشاركية التي ترتكز على عناصر الإعلام والاستشارة، والتشاور، واتخاذ القرار بصورة مشتركة (نادية درقام، 2019: 15).

في هذا السياق تظهر التكنولوجيا كحل ضروري لتجاوز المعوقات التي تطرحها خصوصيات مناطق الهضاب العليا من أجل تجسيد الديمقراطية التشاركية، حيث تعمل التكنولوجيا من خلال قدرة البيئة الإلكترونية المشكلة لها والمتمثلة أساسا في شبكة

الإنترنت التي تتميز بالطبيعة التفاعلية في السماح للمواطنين بإيصال آرائهم وأفكارهم بكل سهولة ويسر، ليس هذا فقط ولكنها كذلك تشكل أكثر وسيلة إعلامية تسمح بفتح النقاش الديمقراطي، كما أن سهولة تغطية الانترنت لرقعة جغرافية كبيرة يسمح بتغطية فئة كبيرة من المجتمع خاصة المواطنين الذين يمارسون حقهم في المشاركة الديمقراطية (الدهشان جمال علي خليل، 2018: 137).

إن استغلال التكنولوجيا لتكريس الديمقراطية التشاركية من خلال الدمج بينهما باستعمال الأدوات التي تتيحها هذه التكنولوجيا كالتصويت الإلكتروني، والعرائض الالكترونية، والبوابات الحكومية الإلكترونية، والاستشارات الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي (أحمد أمين فورار، 2018: 283)، سيؤدي إلى الدفع بالتنمية المحلية على مستوى الهضاب العليا، حيث سيتيح هذا التظافر بين التكنولوجيا والديمقراطية الرقمية للمواطنين في الهضاب العليا التعبير عن آرائهم بكل حرية من خلال تمكين وتسهيل مشاركتهم في المجالس المحلية بغض النظر عن مكان تواجدهم في الوقت الفعلي لسير مداولات المجالس المحلية، كما ستساهم في رفع مستوى التصويت من خلال عملية التصويت الإلكتروني في الانتخابات خاصة الانتخابات المحلية، مما يسمح باختيار ممثلين فعليين لسكان هذه المناطق، وسيكون لتأسيس صفحات تفاعلية تتبع المجالس المحلية بالغ التأثير على دمقرطة معالجة قضايا المجتمع المحلي المختلفة، من خلال استغلال شبكات التواصل الاجتماعي، هذا الأمر يكرس بصفة قوية عنصر الإعلام الذي يعتبر أحد العناصر الهامة في الديمقراطية التشاركية، ويخلق بيئة محفزة للتشاور مع المواطنين واستشارتهم من

خلال كل الوسائل التي تتيحها بيئة الأنترنت سواء تلك المتخصصة كبرامج الكمبيوتر التي تسمح بالتصويت عن بعد أو استطلاع الرأي، أو شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات وصفحات الويب، والبث المباشر التفاعلي.

الفرع الثاني: تعزيز الدمج بين الديمقراطية التشاركية والتكنولوجيا للدفع بالتنمية في مناطق الهضاب العليا

إن تعزيز الدمج بين الديمقراطية التشاركية والتكنولوجيا للدفع بالتنمية في مناطق الهضاب العليا يستوجب توفير شروط هذا الدمج في هذه المناطق، لكن قبل ذلك يجب أولا وقبل كل الشيء العمل على توفير البيئة الملازمة لتجسيد الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها، حيث سيكون من المهم وجود بنية تحتية تكنولوجية تسمح لجميع المواطنين في مناطق الهضاب العليا إمكانية التواصل(الدهشان جمال علي خليل، 2018: 148) في ما بينهم وبين السلطات المحلية المنتخبة، وتمكنهم من التعبير عن آرائهم من منازلهم، والوصول إلى كافة المعلومات المتعلقة بمشاريع التنمية في مناطقهم، لذلك فإن وصول شبكة الانترنت إلى كل سكان مناطق الهضاب العليا خاصة أولئك الذي يسكنون في المناطق الرعوية أو البادية أو المناطق الجبلية أمر مهم لإشراك فئة واسعة ومهمة من مواطني هذه المناطق التي تساهم بشكل كبير في بناء اقتصاد هذه المناطق بصفة خاصة وكل مناطق الوطن بصفة عامة.

وجود بنية تحتية تكنولوجية لا يكفي وحده لتهيئة الظروف للدمج بين الديمقراطية التشاركية والتكنولوجيا، حيث يتطلب الأمر

أن يكون هناك نشر للثقافة الإلكترونية بين سكان مناطق الهضاب العليا من خلال استغلال الدور الذي تلعبه المؤسسات التربوية وجمعيات المجتمع المدني، فتعبئة المواطنين في هذه المناطق لاستعمال تكنولوجيا الاتصال سيكون أحد الضمانات الهامة للوصول إلى تجسيد ديمقراطية تشاركية فعلية.

من الناحية التشريعية سيكون من المهم تدخل المشرع الجزائري من خلال وضع تشريعات تسمح من جهة للمضي في تكريس الديمقراطية التشاركية، ومن جهة أخرى تسهيل استعمال التكنولوجيا التي تسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، وتنظيم تعامل المواطنين مع هذه التكنولوجيا بطريقة آمنة، وذلك من خلال مراعات الظروف الثقافية والاجتماعية الخاصة بمجتمعات مناطق الهضاب العليا.

ويبقى أهم شيء في نظرنا هو تربية جيل جديد مؤهل لممارسة الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها من خلال استعمال التكنولوجيا، هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال وضع برامج تعليمية لطلاب المدارس لتعليمهم طريقة ممارسة الديمقراطية الحقيقية من خلال التدبير الحسن في اختيار ممثليهم والتعبير عن قراراتهم، وغرس روح الوطنية فيهم والرغبة في تنمية وطنهم من خلال المساهمة في تنمية مناطقهم المحلية سواء كمواطنين يشاركون في صنع القرار على المستوى المحلي أو كمسؤولين محليين يسيرون شؤون هذه المناطق، وهذا من شأنه أن ينمي السلوك الديمقراطي الذي يعتبر مرتبة ضرورية

للسير في خلق مجتمع ديمقراطي يساهم في الدفع بالتنمية (الدهشان جمال علي خليل، 2018: 160).

خاتمة:

تجسد الديمقراطية التشاركية المشاركة الحقيقية والفعلية للمواطن في عملية صنع القرار من خلال الآليات التي تمكنه من فعل المشاركة، وبالمقابل يسمح الدمج بين الديمقراطية التشاركية والتكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الانترنت وما تتيحه من وسائط وبرامج متنوعة في الدفع بالتنمية خاصة على المستوى المحلي، ويظهر ذلك بشكل واضح على مستوى مناطق الهضاب العليا التي يطالب سكانها بتكريس التنمية بشكل حقيقي وملموس، وعلى كل حال يمكن القول أننا في هذه الدراسة التي حاولت أن تبحث عن مدى تأثير الدمج بين الديمقراطية التشاركية وتكنولوجيا الاتصال في تنمية مناطق الهضاب العليا قد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي وبالخصوص على مستوى مناطق الهضاب العليا لم يكتمل بعد بسبب القصور في التشريعات التي تسير الجماعات المحلية والتي لا تضع آليات واضحة للمضي في هذا النوع من الديمقراطية.
- تدخل التكنولوجيا في دعم الديمقراطية التشاركية سيكون له أثر كبير على التنمية خاصة في مناطق الهضاب العليا ذات المساحات الشاسعة والطبيعة الفلاحية والرعوية لهذه المناطق التي تعيق تجسيد الديمقراطية التشاركية.
- اقتران استعمال التكنولوجيا من خلال شبكة الانترنت وتجسيد الديمقراطية التشاركية سيسمح بتعزيز فعل المشاركة لدى

سكان مناطق الهضاب العليا من خلال تعبئة التكنولوجيا لاستشارة المواطنين في هذه المناطق وإعلامهم بالمشاريع المتعلقة بالتنمية واشراكهم فيها، وهذا سيسمح بلا شك في الوصول إلى مستوى التنمية التي يسعى لها الجميع.

- تكريس الديمقراطية التشاركية في مناطق الهضاب العليا باستعمال التكنولوجيا يحتاج إلى بنية تحتية تكنولوجية ملائمة، وإلى ثقافة ديمقراطية ومستوى تعليمي معين لممارسة فعل المشاركة وهو الركيزة الأساسية في ممارسة الديمقراطية التشاركية.

كل هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة سمحت لنا بتصور بعض الاقتراحات التي يمكنها تعزيز التنمية بمناطق الهضاب العليا من خلال الدمج بين تكنولوجيا الاتصال والديمقراطية التشاركية، هذه التوصيات تتمثل فيما يلي:

- سيكون من الضروري للدفع بالتنمية المحلية على مستوى مناطق الهضاب العليا سن التشريعات اللازمة لتكريس الفعل الديمقراطي التشاركي من جهة، ومن جهة أخرى تنظيم الجانب التكنولوجي الذي يسمح بممارسة هذه الديمقراطية في بيئة آمنة وشفافة.
- تدعيم البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال لتتمكن كافة فئات المجتمع المدني في مناطق الهضاب العليا من الوصول إلى الشبكة الرقمية واستعمالها في ممارسة الديمقراطية التشاركية.
- ويبقى أهم شيء بالنسبة لممارسة الديمقراطية التشاركية باستعمال التكنولوجيا هو توعية المواطنين ورفع المستوى الثقافي والتعليمي لديهم للوصول إلى مستوى يسمح لهم بممارسة

الديمقراطية التشاركية والتحكم في استعمال تكنولوجيا الاتصال الحديثة من خلال دعم المناهج التعليمية التي تعزز هذا الأمر على مستوى المراحل الأولى للتعليم.

في الأخير يمكن القول أن استعمال تكنولوجيا الاتصال في ممارسة الديمقراطية التشاركية على مستوى مناطق الهضاب العليا سيكون له الأثر البالغ في الدفع بالتنمية في هذه المناطق وهذه مسألة ليست بالمستحيلة ولكنها تحتاج فقط إلى إرادة ووعي وحس وطني عالي.

قائمة المصادر والمراجع:

1 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). **الدستور الجزائري**. (الجريدة الرسمية العدد 82). الجزائر: الأمانة العامة للحكومة الجزائرية.

2 -درقام نادية، (2019). «الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية». **مجلة أبعاد**، جامعة وهران2، المجلد 05، العدد 01، 09 -25.

3 -الدهشان، جمال علي خليل، (2018). «دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجا». **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية**، المؤسسة الدولية لأفاق المستقبل، المجلد 01، العدد 02، 127 - 188.

4 -بن زرقة سي محمد، (2017/2016). **الآليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام (تخصص قانون الإدارة العامة)، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.

5 -زروال نصيرة، (2017). «الاستثمار في السياحة كبديل لتحقيق تنمية محلية في الهضاب العليا». **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 02 العدد 01، 191 -202.

6 -عبد الكريم هشام، بن عبد العزيز خيرة، (2020). «البعد المحلي ومقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم: من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية».

المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 09 العدد 02، 220 -232.

7 - بن عطية بوعبد الله، عبد المجيد رمضان، (2017). «الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)». **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، المجلد 09، العدد 16، 75 -88.

8 -عقبوبي مولود، (2016). «الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر». **مجلة القانون**، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، المجلد 05 العدد 01، 202 -219.

9 -عيساوي عز الدين، (2015). «الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية». **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، المجلد 06 العدد 02، 212 -230.

10 -فورار أحمد أمين، (2018). «الديمقراطية التشاركية، وأدواتها الرقمية، منطلقات نظرية، وتطبيقات عملية». **مجلة البحوث والدراسات**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 15 العدد 01، 299 -314.

11 -قانون البلدية، قانون رقم 11 -10، .(2011)

12 -قايدي مختار، (2017). «مقاربة الهضاب العليا لخلق التوازن الجوي شمال -جنوب دراسة سوسيولوجية (قطاع النقل بالجزائر)». **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة محمد خيضر ببسكرة، المجلد 06 العدد 02، 239 -258.

13 -المجلس الأوروبي. (2021)، "**الديمقراطية**"، (مقال على الشبكة)، https://www.coe.int/ar_JO/web/compass/democracy (04 نوفمبر 2021).

14 -بن يزة يوسف ، فيصل خميلة، (2019). «الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي». **مجلة العلوم الإنسانية**، ام البواقي المجلد 06 العدد 1، 34 -46.

15- Autissier, D., Debrosse, D., Lehmann, V. & Metais-Wiersh, E. (2019). ***Introduction. Le digital au service de la démocratie participative***. Dans : , D. Autissier, D. Debrosse, V. Lehmann & E. Metais-Wiersch (Dir), *Démocratie*

participative digitale: Angoulême expérimente les projets participatifs digitaux (pp. 9-11). Caen, France: EMS Editions.

16- Bonnefont, X. (2019). Préface. Dans : , D. Autissier, D. Debrosse, V. Lehmann & E. Metais-Wiersch (Dir), ***Démocratie participative digitale: Angoulême expérimente les projets participatifs digitaux*** (pp. 6-8). Caen, France: EMS Editions.

17- Dubow, Talitha, Axelle Devaux, and Catriona Manville, ***Civic Engagement: How Can Digital Technology Encourage Greater Engagement in Civil Society?***, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-253-CI, 2017. As of November 10, 2021: *https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE253.html.*

18- Lehmann, V. (2019). Chapitre 1. ***La participation publique, avec ou sans les Civic Tech : ses histoires et ses défis***. Dans : , D. Autissier, D. Debrosse, V. Lehmann & E. Metais-Wiersch (Dir), *Démocratie participative digitale: Angoulême expérimente les projets participatifs digitaux* (pp. 12-55). Caen, France: EMS Editions.

19- Zumbo-Lebrument, C. (2017). ***Les dispositifs de marketing territorial comme vecteur de participation: une approche arnsteinienne d'une marque de territoire***. Gestion et management public, 6(1), 9-24.